

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية

أي دور بين أمس واليوم

إدريس العلوي العبدلاوي

إن أصول وأسس وأحكام الشريعة الإسلامية تامةٌ بنفسها، محكمةٌ بالتنظيم في نسجها، لا تحتاجُ إلى تكميل ولا تنظيم، لأنها من الدين، والدين وحيٌّ من الله أوحاه إلى رسوله، وما فارق الرسول عليه السلام هذه الدنيا، حتى ترك الشريعة واضحة المناهج، عذبة الموارد، كاملة متيسرة المسائل، سهلة المقاصد، كفيلةٌ بمصالح الدين والدنيا، مؤسّسةٌ أصولها على قواعد محكمة. ومثُلٌ عليها، وحيث إن لطفه تعالى ورحمته اقتضت فتح باب الاجتهاد للعباد، فيما يتجدد إليهم في حياتهم الاجتماعية من الحوادث، ويبرز من الجزئيات في أبواب الأقضية والعبادات والمعاملات، ولما كانت أنظارُ العلماء في الاستنباط تختلف، وأفكارهم غالباً في الاستخراج لا تأتلف، كثرت الأقوال بتعاقب الأعصار والأجيال، وفي ذلك ما لا يخفى من تشويش الأفكار، مع ما ينشأ عن ذلك من الاضطراب وعدم حفظ النظام، ودخول الأغراض والشهوات والمصالح

في التحاكم والمنازعات، وكل ذلك لا تحمده الشريعة، ولا تقبله أصولها التي أتت لحماية الذريعة.

وقديما تنبه كبار العلماء الأجلاء لهذا الأمر، واستنهضوا الهِمَمَ للتلافي والجبر، وذلك بالوسائل الآتية :

(1) بتأليفهم المؤلفات الجامعة، ومحاولتهم الاختصار فيها على الأقوال المعتمدة، وحذفهم كثيراً من الخلافات، وذهبوا إلى أن القواعد الشرعية لا بد أن تكون على صورة «المدونة» أو الشيخ خليل عند المالكية، أو على صورة «المبسوط» عند الحنفية، أو «الوجيز» أو «المهذب» عند الشافعي، أو «المُغني» الاقناع» عند الحنابلة أو «المحلى» عند الظاهرية.

(2) بتحجيرهم على الحكام أن لا يحكموا إلا بالراجح أو المشهور أو ما به العمل،

(3) ما أيقظوا له الهمم من كون الشريعة محيطة بحاجات الخليقة على اختلاف أجناسها وأصنافها وتباين نحلها وأعرافها، وأن لها سياسة عادلة في الأحكام، يطابق روحها عدالة الإسلام، كما أن لها أفضية تحدث بقدر ما أحدثوا من الفجور، ورغبوا في إجراء ذلك وتطبيقه، من تحديد الأقوال وتنقيحها، واستنباط أحكام الجزئيات من قواعد الشريعة وكمالاتها، حسبما تجدد من عوائد الأمة وأعرافها، مما لا ينافي الأصول السابقة ولا يؤدي إلى خلافها، دون المحافظة على اللفظ وإهمال المعنى، حتى لا يختل النظام ويعتلّ المبني، إذ العبرة كما تقول القاعدة الفقهية بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

وقد كان السبب في كل هذا هو انقسام الفقهاء إلى فريقين :

فريق قرط ورأى أن القواعد الشرعية التي حُكم بها لا بد أن تكون على صورة المدونات الفقهية للمالكية والحنفية والشافعية والحنابلة، ولا يمكن في نظرهم أن تؤلف أحكام الشريعة على خلاف هذه الصورة، كما أنه لا يمكن التصرف في النصوص من حيث التطبيق، فلا تراعي قرائن الأحوال، ولا أعراف البلاد التي تتطور على مر الأعصار والأجيال، ولا تعتبر السياسة الشرعية التي هي روح الأحكام، وقد كان وقوف هذا الفريق داخل هذا الحد الذي توهمه سببا في خرق الحدود الصحيحة وضياع الحقوق وجعل الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العبادة ما سُدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعُطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنه حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع.

أما الفريق الثاني فأفرط وسوغ الاختراع، وأتى بما لا يُساغ، فسوغت من الأحكام ما ينافي حكم الله ورسوله ومقاصد الشريعة.

وكلا الفريقين كما يتجلى حائد عن المنهج القويم، سالك غير الصراط المستقيم، لتقصيرهم في معرفة ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، فإن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذا ظهرت إمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه، وأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له، فلا يقال أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، فالعدل ليس محصوراً في طريق واحد لا يتعداه، بل كل طريق أوصلت إليه معتبرة مأذونٌ بها من قبل الشارع اعتماداً على الكلية.

لقد أصبح الاجتهاد بعد وفاة الرسول عليه السلام ضرورة ملحة، ولم يعد عنه مناص لزوال مرجعية الاعتماد على الوحي والسنة، ولكون الفتح الإسلامي أخذ يمتد خارج الجزيرة العربية، وكان عليه أن يستوعب حضارات مختلفة لها قضاياها ونوازله ومستجداتها، ولشعوبها أعراف وتقاليد وأنماط حياة مختلفة، مما لا عهد به لمسلمي البعثة النبوية من قبل، ولا للأجيال العربية الإسلامية الصاعدة في كنف الخلافة الراشدة، وقد وضع كل ذلك على الحكم الإسلامي تساؤلات كان عليه أن يجيب عليها بإغناء التشريع والتنظيم، وسد الثغرات، حتى لا يبقى في المنهج الإسلامي فراغ، وفي مواجهة ذلك كله، اعتمد المسلمون منهجية مضبوطة لمؤسسة الاجتهاد تحقق غاية سد الثغرات مع التقيد بأصول التشريع من كتاب وسنة وإجماع وعمل الصحابة وآرائهم، وبمقتضى ذلك كانت هذه المنهجية تقوم على عهد الخلفاء الراشدين على مسلسل رباعي : هو البحث أولاً في كتاب الله عن أحكام المستجدات، فإن لم يوجد فيه نص لجأ المجتهد إلى نصوص السنة النبوية الثابتة، فإن لم يجد فيها لجأ إلى صحابة رسول الله العارفين بالأحكام الشرعية، فإن لم يجد عندهم الأجوبة اعتمد رأيه، وقد أضاف عمر إلى هذا المسلسل بعد أن أصبح الخليفة الثاني، النظر في أقضية سلفه أبي بكر الصديق، بعد النظر في الكتاب والسنة، وقبل أن يستشير ويجتهد.

وقد تجمع في فترة الخلافة الراشدة رصيد اجتهادي حافل نتج عن قيام المجتهدين، وعلى رأسهم الخلفاء باقتحام المستجدات واستنباط أحكامها الشرعية، وذلك بآليات محكمة هي :

(1) إما قيام المجتهد بقراءة متفحصة لنصوص الكتاب والسنة الثابتة عن الرسول عليه السلام وتفسيرها بعد قراءتها قراءة جديدة.

(2) أو يفهم تلك النصوص على ضوء المصلحة العامة التي هي غاية التشريع.

(3) أو بطريق إعمال القياس على الأشباه والنظائر التي ورد عليها التنصيص في الكتاب والسنة.

(4) أو باستعمال الرأي بعد الاستشارة مع ذوي الاختصاص والمعرفة، أو باستعمال الرأي مباشرة - وبدون مشورة - من لدن القادر على الاجتهاد والمؤهل له، عندما لا يوجد نص ولا قياس ولا اجتماع، وقد برزت خلال هذا العصر طائفة من الصحابة كانوا مؤهلين وقادرين على اقحام شعب الاجتهاد قسمهم الإمام ابن حزم الطاهري في كتاب الأحكام في أصول الأحكام إلى ثلاثة أصناف :

المكثرون في الفتيا، المتوسطون، والمقلون على غرار التقسيم الوارد في رواية الحديث.

وكان المكثرون سبعة هم : عائشة، وعمر، وعلي، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وكان أكثرهم في الفتوى عبد الله بن عباس الذي جمعت فتاويه في عشرين كتابا.

وكان من بين الأصناف الثلاثة : المجتهد العام، المجتهد الخاص، المتخصص.

وقد خطب عمر بن الخطاب الناس بالحاجية فكان مما قال : «من أراد أن يسأل عن المواريث فليأت زيدا بن ثابت، ومن أراد أن يسأل عن الفقه

فليأت معاذاً بن جبل، ومن أراد السؤال عن المال (الشؤون المالية والاقتصادية) فليأتني» وكان يقول عن علي ابن أبي طالب «عليّ أقضانا».

مدلول الاجتهاد :

الاجتهاد هو بمثابة الروح للشرعية الإسلامية، ومنبع الحياة لفقهها، ولا يُعقل أبداً أن تؤدي الشريعة وظيفتها، وأن يكون لها فقه حي ينظم مصالح البشر باستمرار دون الاجتهاد.

وقد واجه المسلمون الأولون في صدر الإسلام وفجر حياته، مشاكل متعددة، وأحداثاً متنوعة لأنماط الحياة المتجددة بعد وفاة النبي عليه السلام الذي كان مرجعهم إذا أُعْضِلَ بهم أمر، وملاذهم إذا استغفلت عليهم وجوه الرأي والصواب.

ولكن النبي ﷺ ترك أصحابه على المحجة البيضاء، كما خلف لهم تراثاً غالياً ثميناً غزيراً فيه المرتع الخصب للعقول النيرة الراجحة، والقلوب المؤمنة الواعدة.

لذلك وُجد الاجتهاد مند ولدت الشريعة في عهد الرسول ﷺ، فقد اجتهد الرسول نفسه عليه السلام في حوادث عديدة، واجتهد أصحابه في حياته بتوجيه منه.

ومن المشهور حادثة سيدنا معاذ بن جبل الصحابي الجليل عندما أرسله النبي عليه السلام إلى اليمن معلماً وقاضياً، إذ سأله الرسول : «كيف تصنع إن

عُرض عليكم قضاء ؟ قال : اقضي بما في كتاب الله، قال : فإن لم يكن في كتاب الله، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد برأيي ولا آلو (أي لا أقصر في الاجتهاد وتحري الصواب) فاستحسن النبي عليه السلام منه ذلك وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»⁽¹⁾.

وعلى الاجتهاد والقياس وإعمال الفكر تركزت وصية عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري حين ولاه القضاء بالبصرة، ومما خاطبه به قوله : «الفهم، الفهم، فيما تلجلج في صدرك، مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ثم قايس بين الأمور عن ذلك، واعرف الأشباه والأمثال، وقايس الأمور برأيك، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشتبهها بالحق».

وقد تضخم الفقه، ونهض نهضته الرائعة، ونشأت مذاهب واجتهادات فقهية جمّة منها المذاهب الأربعة، وبُدي بتدوين الفقه تدويناً علمياً ومذهباً، وبُدي أيضاً بتدوين علم أصول الفقه، ضبطاً لقوانين استنباط الأحكام، وقد اشتدت الصبغة النظرية في الفقه، وظهرت فيه طريقة افتراض الحوادث قبل أن تقع، وتقرير أحكامها سلفاً، مما كان له أعظم تأثير في تضخم الفقه وتوسّعه، وبعد ذلك ركبت حركة الاجتهاد، وأخذ الراغبون في الفقه إلى العكوف على مذاهب أولئك المجتهدين السابقين، وخاصة منهم الأئمة الأربعة، وتمركز كل مذهب من تلك المذاهب الأربعة في قطر من أقطار، وتخرج في كل مذهب فقهاء عظام تناولوا المذهب بالتدوين والتنقيح والترتيب.

ولم يعد للفقه في القوانين الحديثة ما كان له من قوة القانون في القوانين القديمة، فهو الآن مصدر تفسيري للقانون، بمعنى أن القاضي يرجع إليه للاستئناس

فحسب، فلا يتقيد برأي فقيه مهما ارتفعت مكانته العلمية، ولا حتى برأي انعقد عليه إجماع الفقهاء.

غير أنه يلاحظ أن الفقهاء إذا أجمعت آراؤهم على أمر معين، سواء كان ذلك باستخلاص المعنى من النصوص، أو بإصلاح ما يعتري النص من عيب أو نقص، أو بقياس مسألة على أخرى، أو باستنباط نظرية عامة على أساس الأصول التي تتضمنها بعض النصوص، أو بأية وسيلة أخرى، فإن رأيهم يصبح له وزن كبير في نفوس الناس، فينظرون إليه باعتباره تعبيراً صادقاً عن القاعدة القانونية، ويستندون إليه في مرافعاتهم أمام المحاكم، والغالب أن تقضي المحاكم بمقتضاه وذلك ما يجعل لآراء الفقهاء قيمة علمية كبيرة.

والكلام عن الاجتهاد هو قديم وجديد :

فهو موضوع قديم لأن الفقهاء أشبعوه بحثاً وبيّنوا حقيقته وشرائطه وضرورته والصفات الواجب توافرها في المجتهدين، وحدثنا المتأخرون عن إقفال باب الاجتهاد بعد القرن الرابع إلى غير ذلك من المباحث القديمة.

وهو جديد لأن الاجتهاد يجب أن يُبحث بحثاً جديداً، وأن يُنظر من زوايا وآفاق جديدة لم ينظر أحد منها إلا قليلاً.

وهكذا البحث السريع لن يستطيع الإحاطة بمباحث الاجتهاد كلها، فهو جزءٌ من كل، وقلٌّ من كثير، ومما يسمح به الزمان، ويساعد عليه الأوان، ولذلك فهو سيقصر على بعض ملاحظات عن الاجتهاد من زاوية جديدة نسلط منها نوراً من الماضي لتكشف لنا طريقاً إلى المستقبل.

والاجتهاد لغة : مأخوذٌ من الجهد بفتح الجيم وضمها، وهو المشقة، وفي اصطلاح علماء الأصول، هو استفراغ الجهد وبذل غاية الوسع، إما في استنباط الأحكام العلمية من أدلتها التفصيلية، وإما في تطبيق تلك الأحكام على التصرفات والأفعال الجزئية وفي الترجيح بينها، وهذا التعريف شامل لمراتب المجتهدين الذين سنعرضهم فيما بعد.

وهكذا فالاجتهاد - كما يستخلص من تعريفه الفقهي - هو عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الشريعة، ومعنى ذلك أن للشريعة حكماً في كل حادث ممكن، وفيها أدلة كافية لتهدي الباحث المجتهد إلى ذلك الحكم الشرعي، وهذه الأدلة الشرعية كما هو معلوم في نظر علماء الشريعة أربعة :

1. نصوص القرآن،

2. نصوص السنة بجميع وجوه الدلالة فيها،

3. وإجماع علماء الأمة الإسلامية في أي عصر كان،

4. والقياس

ويلحق بهذه الأدلة الأربعة ثلاثة مصادر تبعية دلّ القرآن والسنة النبوية على

اعتبارها وهي :

(1) الاستحسان، وهو طريق مشروع لإثبات حكم استثنائي على خلاف

مقتضى القواعد القياسية لاعتبارات توجب هذا العدول فيه عن مقتضى القواعد.

(2) الاستصلاح، أو قاعدة المصالح المرسلة لإثبات الأحكام الشرعية وفق الضرورات والحاجات التنظيمية والإصلاحية فيما ليس فيه نص أمر أو ناه، ولا مخالفة للقواعد القياسية⁽²⁾.

وقد حدد الفقهاء الشروط الواجب توافرها فيمن يصح أن يكون أهلاً للاجتهاد، وهو يكون كذلك إذا أحاط عمله بخمسة أصول :

(1) علمه بكتاب الله تعالى في معرفة ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومفسره ومجمله، وعمومه وخصوصه.

(2) علمه بسنة رسول الله ﷺ في معرفة أخبار التواتر والآحاد، وصحة الطرق والإسناد، وما تقدم منها وما تأخر، وما كان على سبب وغير سبب،

(3) علمه بالإجماع والاختلاف وأقاويل الناس، ليتبع الإجماع، ويجتهد في المختلف.

(4) علمه بالقياس ما كان منه جلياً أو خفياً.

(5) علمه بالعربية فيما تدعو الحاجة إليه من اللغة والإعراب، ولأن لسان الكتاب والسنة عربي، فيعرف لسان العرب من صيغة ألفاظهم وموضوع خطابهم ليفرق بين الفاعل والمفعول، وحكم الأوامر والنواهي، والندب والإرشاد والعموم والخصوص.

والاجتهاد يشيخ أعمال الفكر البشري لإغناء التشريعات والتنظيمات التي جاءت بها مصادر التشريع الإسلامي التي غُنت بأصول الأحكام وبعض فروعها،

ولمواجهة التطورات المستجدة في كل عصر ومكان بالإجابة الشرعية عليها باستنباط أحكامها من المصادر الشرعية، حتى لا تبقى في التشريع الفقهي ثغرات، وحتى لا تُطرح على المجتمعات المتعاقبة عبر القرون تساؤلات تظل بدون جواب، أو مشاكل تضيق عن الحلول، ليبقى الإسلام بهذا الجهد الفكري المتواصل صالحاً لكل زمان ومكان، مشرق الصورة، منصفاً بالكمال الذي جاء التسليم به على لسان الحق في آخر ما نزل من القرآن في حجة الوداع : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة، الآية 3).

وحتى يبقى الدين ما بقي الدهر ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (سورة الحجر، الآية 9).

مراتب المجتهدين في الفقه الإسلامي :

تزيد مراتب المجتهدين وتنقص بحسب المذاهب، فالمذاهب التي لم يقبل عليها الدارسون ولم تنتشر فليس فيها إلا مرتبة واحدة، وهي مرتبة المجتهد المطلق المستقل المتمثلة في مؤسسة المذهب، إما المذاهب المشهورة والتي لم تندثر، فإن المراتب في بعضها تصل إلى أربع مراتب.

أولاً : المجتهد المطلق المستقل، وهو الذي يضع المنهج العام للاستنباط، فيبين الأصول التي تعتمد، وكيفية الأخذ منها، فالإمام مالك وهو المجتهد المطلق المستقل في مذهبه هو الذي أسس منهج الاستنباط، بالنسبة لهذا المذهب، وذلك المنهج هو :

نص الكتاب، وظاهره، ودليله، وفحواه، ومفهومه، وتنبيهه، ومن السنة كذلك، والاجماع، والقياس، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والاستحسان، والعرف، والمصالح المرسلة، وسد الذريعة، والاستصحاب، وخبر الواحد ومراعاة الخلاف، ورعاية الضرورة⁽³⁾.

والمذاهب الأخرى تمتاز ببعض الخصائص، فالمذهب الحنفي، يستعمل الاستحسان أكثر من المذهب المالكي، ويجوز الحيل ولا يعمل بسد الذرائع، إلا إذا كانت واردة في النصوص المجمع عليها، والمذهب المالكي يمنع الحيل ويعتبر الذرائع أصلاً يقاس عليها، وللمذهب الظاهري خصائصه، وكذلك المذهب الشافعي والحنبلي وغيرهم من المذاهب.

فالمجتهد المطلق المستقل يتصرف في الأصول والقواعد، ويجمع الأحاديث فينبه لأخذ الفقه منها، ويرجع بعضها على بعض، ويعين بعض محتمليها، وفرع التفاريع التي ترد عليه مما لم يسبق الجوانب فيها، وهو لا يقلد أحداً ولا يتقيد بمذهب أحد، وقيل لا يشترط فيه حفظه لفروع الفقه لأن الفقه ناتج عن الاجتهاد، والصحيح أنه لا بد من ذلك لكي تحصل له الملكة، لأن جميع الصنائع لا بد فيها من التدريب عليها، ولأن مؤسسي المذاهب حفظوا فقه الصحابة والتابعين، فإذا كان طريق تحصيل الدراية في ذلك الوقت هو دراسة فقه الصحابة والتابعين فإن طريق تحصيل الدراية في الأزمان التابعة لنشأة المذاهب هو دراسة الفقه العام المقارن بين المذاهب⁽⁴⁾.

ثانياً : المجتهد المطلق المنتسب

وهو الذي لا يقلد الإمام في الحكم والدليل ولا يلتزم بالفروع، وإنما يقتدي بالإمام في المنهج العام للاستنباط، فيسلك طريقته ويتبع أصوله في

الاجتهاد والفتوى، ويدعو إلى مذهب ذلك الإمام، ويكثر القراءة في ذلك المذهب على أهله، وقيل إن الذي من هذه الطبقة هو أبو يوسف ومحمد بن الحسن في المذهب الحنفي⁽⁵⁾ واختلف في ابن القاسم وأشهب هل هما من هذه الطبقة بالنسبة للمذهب المالكي أم لا ؟

وقال شاه ولي الله الدهلوي في المجتهد المطلق المنتسب هو من سلم أصول شيخه واستعان بكلامه كثيرا في تتبع الأدلة والتنبيه للمأخذ، وهو مع ذلك متيقن بالأحكام من قبل أدلتها قادر على استنباط المسائل منها قل ذلك أو كثر⁽⁶⁾.

ثالثا : مجتهد المذهب أو مجتهد التخريج

صاحب هذه المرتبة يجتهد داخل نطاق مذهب إمامه، ولا يتعدى أصوله وقواعده، قادر على التخريج والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول والقواعد التي لإمامه، بحيث يقيس على أصول إمامه ونصوصه كقياس الإمام على نصوص الشارع، وكثيراً ما يكتفي في الحكم بدليل إمامه ولا يبحث عن المعارض في نصوص الشارع وإنما يبحث عنه في نصوص إمامه، وإذا أفتى بتخريجه، فالمستفتى مقلد لإمامه، لا له، ومجتهد المذهب تارة، يخرج من نص معين لإمامه وتارة لا يجده، فيخرج على أصوله بأن يجد دليلاً على ما يحتاج به إمامه فيفتي بموجه⁽⁷⁾.

وقد شاع في تقييم أعمال الأئمة الاجتهادية أن الإمام مالكا كان يأخذ بالحديث وأن أبا حنيفة كان يأخذ بالرأي.

ولا ينبغي أن يُحمل هذا الحكم على إطلاقه، فالمجتهدون جميعاً أخذوا بالحديث والرأي معاً، ولم يكونوا يأخذون بالرأي إلا عندما كانوا لا يجدون نصّاً من القرآن والسنة، ومرجع هذه المقولة أن مالكا كان أكثر إطلاعا على الحديث، فكان يحتاج كثيراً إلى القياس، بينما استعمل أبو حنيفة القياس بكثرة.

وقد تحدث أبو حنيفة نفسه عن طريقته في الاجتهاد فقال : «إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجده في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع من شئت، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد ابن المسيّب - وعدّ رجالاً قد اجتهدوا - فلي أن اجتهد كما اجتهدوا» وهكذا كان أبو حنيفة لا يأخذ بالرأي إلا بعد استنفاذ طرق الاجتهاد لاستنباط الأحكام من أصولها بما في ذلك قول الصحابي.

لقد عمل الأئمة المجتهدون بإجماع الصحابة والقياس، كما عملوا بالاستحسان الذي يُعرّف بعدول المجتهد عن الحكم في المسألة بمثل ما حُكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الحكم الأول، وقد قيل إنه ما من إمام من الأئمة الأربعة المجتهدين إلا وقاس واستحسن، ويضاف إلى ذلك عن الإمام مالك الأخذ بما فعل الصحابة وهو الاستصحاب الذي يدخل فيه قول الصحابي الذي يُعتمد بشروطه، ومنها أن يصح سنده، وأن يكون من أعلام الصحابة، وأن لا يخالف قوله الحديث المرفوع.

ويقول المذهب المالكي للتشريع في الفروع على اعتماد القرآن والسنة وإجماع الصحابة واجماع أهل المدينة والقياس وقول الصحابي والعرف والعادة وسد الذرائع والمصلحة المرسلة، وقد خلّق اعتمادُ العرف أصلاً من أصول

التشريع قاعدة «الثابت بالعرف كالثابت بالنص» وقاعدة «الثابت بالعرف كالثابت بالشرط» واعتمد الأئمة المجتهدون جملةً من الأعراف والعادات التي لا تتناقض مع روح الشريعة ومقاصدها، فما وجدوه من أعرافٍ وعاداتٍ سليمة في الأراضي المفتوحة للإسلام التي ساسوها وحكموها بالشريعة جعلهم يضيفون إلى قواعد التشريع قاعدة «العادة محكمة».

وكان من بين الأسباب التي غيرت اجتهادات الإمام الشافعي وهو بمصر عن اجتهاداته بالعراق تغاير الأعراف والعادات واختلاف البيئة بين البلدين، وذلك هو ما دُعي بالمذهب القديم والمذهب الجديد للشافعي، واعتماد العرف والعادة في التشريع هو الذي أدخل في شروط المجتهد شرطاً جديداً هو معرفته بعادات الناس.

والمالكية لا يأخذون بالقياس إذا ما أدى إلى مخالفة العرف، والعرف عندهم يُخصص العام ويقيد المطلق، أما اعتماد المالكية المصلحة المرسلّة فلأن الشريعة جاءت لحفظ مصالح البشر، وأما اعتمادهم سد الذرائع فلأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فالإصلاح لا يتم إلا بدرء الفساد، ويأتي عادة بعده لا قبله.

رابعاً : مجتهد الفتيا أو مجتهد الترجيح

هذا المجتهد لا يبلغ رتبة أصحاب التخرّيج لقصوره عنهم في تلك الملكة وفي بعض أدوات الاجتهاد، لكنه مستوعب لمذهب إمامه، مدرك لمقاصد كلام فقهاء مذهبه، متمكن من ترجيح قول على آخر، ووجه من وجوه الأصحاب على آخر، وله معرفة بأصول الفقه لكنها أدنى من المرتبة السابقة⁽⁸⁾.

وهناك أخيراً مرتبة الفقيه المستوعب لنصوص المذهب، وهي مرتبة أخرى من مراتب الفقهاء لا يدرج صاحبها في مراتب المجتهدين، لأنه لا يستنبط الأحكام من أدلتها التفصيلية ولا يخرج الفروع على أصول الإمام، وإنما يقف عند درجة حفظ المذهب ونقله وفهم نصوصه، فلا يقوم بتقرير الأدلة وتحرير الأقيسة، وصاحب هذه المرتبة يصح الاعتماد عليه فيما يتعلق بالنقل والحكاية لنصوص المجتهدين، وأقوالهم، ولصاحب هذه المرتبة أن يدرج المصاديق تحت المفهوم، وله الفتوى فيما يعلم اندراجها تحت ضابط⁽⁹⁾.

دائرة الاجتهاد أو نطاقه :

الاجتهاد لا يكون إلا في دليل ظني، إذ لا اجتهاد مع النص، أولاً اجتهاد في القطعيات، والظني نتيجه حتماً ظنية، مهما كان الناظر فيه، وفي أي درجة كان عقله وعلمه وحده وفهمه، لأن النتيجة إنما تنشأ عن الدليل، لا عن الناظر فيه، فثمرة الاجتهاد حكم ظني، ولذلك عرّفوا باستفراغ الفقيه الوسع، لتحصيل ظنٍّ بحكم شرعي.

وإذا كان حكم الاجتهاد ظنياً، كان محتملاً للخطأ بالضرورة، وكل ما في الأمر أن الصواب راجح عند المجتهد، وقد يكون الخطأ المحتمل احتمالاً مرجوحاً عند عقله هو الصواب في الواقع.

وإذا كان حكم الاجتهاد محتملاً للخطأ، وجب القول بأن كل مجتهد يجوز عليه الخطأ، إذا لا معنى لتجويز الخطأ على المجتهد، إلا جواز أن يكون هذا الحكم (الذي ظنه) مخالفاً للواقع.

إن الحكم الذي استنبطه المجتهد باجتهاده، لا يجب على سائر الأمة اتباعهم فيه، ولا يكون هذا الحكم تشريعاً وحجة على مجتهد آخر، ولا يكون إنكاره كفراً، بل لغيره أن يجتهد، ويستنبط ما يخالفه.

وإنما أوجب الله تعالى على ذلك المجتهد، اتباع ما أدى إليه اجتهاده (مع احتمال الخطأ) للضرورة، فإن المفروض أن ليس فيه المسألة، التي يجتهد فيها هذا المجتهد، نص قاطع، واجتهاده كاجتهاد سائر المجتهدين، كل منهما محتمل للخطأ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، فكان اجتهاده أولى بالاتباع في حق نفسه من اجتهاد غيره، وللضرورة أيضاً أوجب الله على المقلد أن يتبع واحداً من المجتهدين، وإن جاز على ذلك الواحد الخطأ، لانه لا يمكنه التوصل بنفسه إلى الحكم بأي حال، فتقليده خير من إهماله ما كلف به بالكلية. يقول الشاعر :

وعليّ أن أسعى ولي — س عليّ إدراك النجاح⁽¹⁰⁾

يقول ابن عاصم الغرناطي في شرح التحفة :

والاجتهاد إنما يكون في كل ما دليله مظهر

أما الذي فيه الدليل قاطع فهو كما جاء بلا منازع⁽¹¹⁾

وعلى كل حال فالمجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، فمؤسسة الاجتهاد هي مؤسسة تعبدية وهي ضمن استخلاف الله لعبده الإنسان في الأرض ليقوم بالحفاظ عليها وإصلاحها وتطويرها، وتهذيب سلوك المخلوقات الموجودة فوقها، وتربيتهم على المنهج الإسلامي المرتكز على

نمط سلوك وقيم يرضى الله عنها ويُثيب عليها، والله هو خالق الفكر الذي أودع فيه ملكة البحث والفهم والاستنتاج والاستنباط فلا خالق لشيماء ولا لأحد سواه.

إن المجتهد إذا أصاب قد قام بدور النيابة عن الله فيما استنبط من أحكام شرعية يهدي من الله وتوفيقه ﴿فمن يُردِ الله أن يهديه بشرح صدره للإسلام﴾ (سورة الأنعام، الآية 125).

إيماناً واعتقاداً واجتهاداً واستنباطاً ﴿ومن يُردِ الله أن يُضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً﴾ (سورة الأنعام، الآية 125).

كفراً وضلالاً وتحجراً فكرياً وتقليداً، وقد دعا النبي ﷺ لعبد الله بن عباس أن يُفقهه الله في الدين، ويعلمه التأويل، فاستجاب الله دعاء نبيه وشرح الله صدر ابن عباس لتفسير القرآن والتفقه في الدين وعلمه التأويل بالاجتهاد للتوصل لصائب الفهم.

إن أي كتاب سماوي لم يحفل بمثل ما حفل به القرآن الكريم من حث على فكّ الفكر من عقّاله، واستعماله وتنشيطه وحفزه على إثراء المعلومات الحسية والمعنوية وإخصاب مشارب المعرفة والعلم، وانطلاقه للاجتهاد الدؤوب البناء لتستمر قيم الإسلام مدى الدهر صالحةً نمضةً نقية، ولقد أشاد القرآن الكريم بالعقل والفكر وحسن البصيرة ودقة التبصر في ملكوت السماوات والأرضين، وترويض ملكات الإنسان على الفهم والاستنباط والاستنتاج.

لقد اجتهد الرسول عليه السلام فيما لم ينزل به عليه وحي من القرآن، ولا ألهم إياه بالسنة، وذلك لسن القدوة به للمسلمين للأخذ بالاجتهاد واستنباط

الأحكام للفروع، وارجاع الجزئيات إلى قواعدها الكلية، وهذا هو ما عليه جمهور الفقهاء، ومن هذا يبين أن الرسول عليه السلام سنّ القواعد الأولى لمؤسسة الاجتهاد، وبذلك فإن مؤسسة الاجتهاد نشأت مع نشأة الدعوة، وكان النبي عليه السلام يُربّي في مدرسة الاجتهاد الصحابة المحيطين به، وخاصة من كان من بينهم قادراً على إبداء الرأي.

لقد كان اجتهاد الرسول عليه السلام مقتصرأً على شؤون دنيوية، فالوحي كان يُغنيه عن الاجتهاد في أحكام الشرع التي جاء بها القرآن وأحصاها بعض العلماء وحصروها في خمسمائة آية، ورفعها بعضهم إلى تسعمائة أو تزيد، كما كانت السنة تُغنيه عن الاجتهاد، وقد أوصل العلماء أحكام السنة الشرعية إلى خمسة آلاف حديث، والواقع أن الأحكام الشرعية في القرآن والسنة تتجاوز الأعداد المشار إليها، فهذا الإحصاء يصح بالنسبة للأحكام التي جاءت صريحة في نصوص الأحكام في القرآن والسنة، لكن مصدري التشريع هذين تضمنا أحكاماً أخرى لم ترد بالمنطوق ولكن بمفهومها.

وتجدر الإشارة إلى أن السيرة النبوية سجّلت وقائع حية عن تشجيع الرسول للصحابة على ممارسة الاجتهاد بحضوره وغيابه والتفويض لبعضهم فيه، وكل ذلك مشروط بما يقبل الاجتهاد مما لم يُنص عليه بالوحي في القرآن ولم يرد في السنة وظيفه الاجتهاد تتجلى في إقامة بُنيان فقه الشريعة الإسلامية وفي تطبيق أحكامها، وللاجتهاد ارتباط وثيق بمهمة الإسلام وخصائصه، وتوقف الاجتهاد يتنافى مع خصائص الشريعة الإسلامية :

تنحصر وظيفة الاجتهاد التي أداها ويؤديها في إقامة بنيان فقه الشريعة الإسلامية وفي تطبيق أحكامها، والدليل على أن الاجتهاد هو روح الشريعة

الإسلامية، ومنبع الحياة لفقها هو أن الاجتهاد له ارتباط وثيق لا ينفك أبداً بمهمة الإسلام وخصائصه، فلكي يتسنى لنا معرفة حقيقة موقع الاجتهاد من الشريعة الإسلامية يجب أن نظر إلى مهمة الإسلام وخصائصه لمعرفة مدى ارتباطها بالاجتهاد.

إن مهمة الإسلام بحسب نصوص القرآن والسنة هي إصلاح الحياة البشرية من جميع جوانبها إصلاحاً عاماً شاملاً في الشؤون الفردية والاجتماعية والحاضر والمستقبل، وهذه هي عقيدة المسلم في الإسلام وكل انتقاص منها هو خروج عن الإسلام.

وتنحصر خصائص الإسلام المتفرعة عن مهمته في ثلاث :

(أ) الأخرية : أي كون الإسلام هو آخر الشرائع الإلهية، وأن رسوله عليه السلام هو خاتم الرسل، فليس بعد الإسلام شريعة تنسخه، ولا رسول جديد.

(ب) الخلود : أي أن الدعوة الإسلامية ليست موقوتة بوقت مستقبل محدود يقف عنده وجوب الدعوة، ويترك بعده البشر ليُدبروا تنظيم حياتهم بأنفسهم دون أن يكونوا مكلفين باتباع شريعة الإسلام وتطبيقها.

(ج) الشمول : أي الاستيعاب التام في النظام القانوني من شريعة الإسلام - أي أن الأحكام الشرعية وقواعدها - التي يتألف منها النظام القانوني في الإسلام هي محيطة بجميع الحوادث الواقعة أو الممكنة الوقوع، وهي قابلة لأن تستجيب إلى جميع الاحتياجات التشريعية في كل زمان ومكان، لما في قواعد الشريعة من عموم ومرونة، وتدابير أصلية واستثنائية، ورعاية لمختلف الظروف.

في الإسلام هي محيطية بجميع الحوادث الواقعة أو الممكنة الوقوع، وهي قابلة لأن تستجيب إلى جميع الاحتياجات التشريعية في كل زمان ومكان، لما في قواعد الشريعة من عموم ومرونة، وتدابير أصلية واستثنائية، ورعاية لمختلف الظروف.

ولذا يقرر علماء الشريعة في شتى المناسبات من كتب الفقه، أنه لا يمكن أن تقع واقعة في حاضر الزمن ومستقبله، دون أن يكون لها حكم في الشرع الإسلامي مستند إلى نقص أو إلى قياس واجتهاد، بحيث يدخل تحت الأحكام الخمسة : الإيجاب، والندب، والإباحة، والكراهة، والتحريم.

وإذا كانت مهمة الإسلام وخصائصه هي كما رسمناه، فقد ثبت ما ادعينا من أن الاجتهاد هو بمثابة الروح للشريعة الإسلامية وهو منبع الحياة لفقهها إذ كيف يعقل أن تكون تلك الشريعة أخيرة وخالدة، وأن يكون فيها حكم لكل موضوع، ولكل حادث واقع أو ممكن الوقوع إذا لم يكن فيها اجتهاد قائم دائماً.

يقول العلامة الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» : «إن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات لا تقبل الحصر والعد، ونعلم قطعاً أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضاً (أي لا يمكن)، والنصوص إذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية، وما لا يتناهي لا يضبطه ما يتناهي، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار، حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد»⁽¹²⁾.

من كل ما سبق يتضح أن توقف الاجتهاد يتنافى مع خصائص الشريعة الإسلامية، لأن الإسلام والمسلمين سيواجهون باستمرار حاجات وأموراً جديدة

في مختلف الأزمنة والأمكنة، وسيواجهون مشكلات تحتاج إلى حلول مناسبة ومستمدة من نصوص الشريعة وروحها، فتوقف الاجتهاد معناه جمود الفقه الشرعي، وتوقفه عن أن يُقدم للحوادث والحاجات والمشكلات الجديدة حلولاً شرعية.

الاجتهاد أدى وظيفته خير أداء في خدمة الشريعة الإسلامية وإقامة صرح فقهها العظيم، والضيق ليس في الشريعة السمحة بل في عقول أتباع المذاهب، والاجتهاد لا يملك أحد إعلامه، وهو ليس ممنوع الفتح كما أنه ليس مفقود المفتاح :

لقد أدى الاجتهاد وظيفته خير أداء في خدمة الشريعة الإسلامية، وإقامة صرح فقهها العظيم، فملاً الفراغ الذي خلّقه وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد خلف الرسول عليه السلام بضعة مئات من آيات الأحكام في القرآن. وقدراً محدوداً أيضاً من أحاديث الأحكام، ولكن هذه النصوص على قلتها عدداً كان فيها المرونة والعموم والاستيعاب والتعليل وتقرير المبادئ التشريعية ذات القيم الثابتة الخالدة، مما جعلها أساساً صالحاً لإمتداد الفقه والاجتهاد بفيض زاهر من القواعد والنظريات القانونية والأحكام الحكمية، لا يتسع المجال هنا لسرد الأمثلة الكثيرة من هذه النصوص الغنية الخصبة.

وكان المجتهدون في القرون الثلاثة الأولى من الصحابة وتابعيهم وتابعي التابعين أكثر من أن يُحصَوْا في الجزيرة العربية وفي سائر البلاد المفتوحة، وكان لكل مجتهد منهم أصول وطريقة في فهم النصوص، وفي تخريج الأحكام واستنباطها، وتنزيل الحوادث عليها، وقد يتفق كل منهم في هذه الأصول مع

غيره وقد يختلف، وبذلك أثمرت هذه القرون الثلاثة لنا مذاهب اجتهادية بمدد أولئك الكثيرين، إذ كان لكل مجتهد مذهب يتألف من آرائه الفقهية في جميع المسائل، أي أن كل مذهب يؤلف نظاماً شرعياً متكاملًا في جميع القضايا التي يدور حولها التساؤل والتعامل والتي بحثها ذلك المجتهد.

هذه المذاهب منها ما اندثر بموت أصحابها ولم يبق منه إلا منقولات متفرقة في كتب اختلاف الفقهاء، ومنها ما رُزق تلاميذ حفظوا ما نقلوا عن إمام المذهب ودونوه ووسعوه، وتلقاه الناس عنهم، فكتب له البقاء كاملاً، واستمرت خدمة الأجيال له وتوسيعه، وهي المذاهب الأربعة، ثم بسبب استقرار هذه المذاهب الاجتهادية وتكاملها وتوافر الثقة بأئمتها علماً وتقوى، ثم لابتعاد معظم الناس مع الزمن تدريجياً عن الانكباب على التبحر في علوم الشريعة واللغة المؤهلين للاجتهاد، كثر أتباع هذه المذاهب المقلدون لها، وكان في كل مكان من العالم الإسلامي سيادة لأحد هذه المذاهب، وقضاة ومفتون من أتباعه منذ ازدهار العصر العباسي.

ثم كثر التفرع والتوسيع والتخريج والتأليف في هذه المذاهب الأربعة على أيدي كبار العلماء من أتباعها، ورأى هؤلاء الاتباع أن الكفاية قد حصلت، وأن مؤهلات الاجتهاد المطلق قد أصبحت نادرة فيخشى أن يضعف تمييز جمهور الأمة وإدراكها لمؤهلات الاجتهاد الحقيقية، فيقدم على ادعاء الاجتهاد من ينخدع به الناس وليس بأهل، فيفسد على الناس دينهم، فأفتى اتباع المذاهب بإغلاق باب الاجتهاد بعد القرن الرابع من الهجرة.

روى الإمام البخاري ومسلم عن النبي ﷺ أنه قال : «إن الله يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهلاً سئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» (13).

وقد استمرت بعد ذلك حركة اجتهاد مقيد ضمن أصول هذه المذاهب، كان فيها كبار الأتباع خلال العصور يواجهون الأمور الجديدة بحلول اجتهادية على أصول مذاهبهم مستندة إلى القياس على مسائل المذهب، أو إلى الاستحسان أو إلى قاعدة المصالح المرسلة.

لكن هذا الاجتهاد المقيد ضمن المذاهب كان هو نفسه أيضا يتضاءل ويقل مع الزمن لتضاؤل الكافيات تدريجياً، حتى ابتلي فقه الشريعة أخيراً بالعقم المطلق عن كل نتاج جديد، وأصبح مجرد حفظ وتكرار لما هو موجود، وكانت النتيجة أن أصبح الحكام الزمانيون في العالم الإسلامي منذ أواخر العهد العثماني يرون أن الشريعة وفقهها لا يستطيعان إمداد البلاد بالنظم اللازمة لتنظيم الحاجات العصرية الآخذة بالتطور والتجديد السريع، فالتجؤوا إلى أخذ القوانين الأجنبية التي أدت أخيراً إلى دفن الفقه الإسلامي في مكتباته علماً وعملاً.

ويظهر أن طلائع هذه النتيجة كانت بادية منذ عصر ابن القيم، فإن له في هذا الموضوع نفسه كلاماً نفيساً مخلداً سجله في كتابه «الطرق الحكيمة» وفي «أعلام الموقعين» أيضاً نعي فيه واستنكر على أتباع المذاهب جمودهم وتضييقهم لمنابع الشريعة وآفاقها، حتى ألجؤوا الحاكمين من ملوك وأمراء إلى إصدار قوانين وضعية تسد الحاجة لعدم كفاية الأحكام الفقهية، بينما الضيق ليس في الشريعة السمحة بل في عقول أتباع المذاهب⁽¹⁴⁾.

وهكذا كان إغلاق باب الاجتهاد كارثة عظمى نزلت بالشريعة الإسلامية وفقهها الجليل، والواقع أن الاجتهاد لا يمكن أحد إغلاقه مادامت خصائص الإسلام تستلزمه حتماً، حتى أن المتأخرين اللامعين من أتباع المذاهب الأربعة

يصرحون في كتبهم بأنه إذا وُجد من بلغ رتبة الاجتهاد في علمه، وتوافرت شرائطه ومؤهلاته فيه لا يجوز له أن يقلد مذهباً من المذاهب، ولكنه عملياً لا يُسلّمون لأحد ببلوغ هذه الرتبة، فباب الاجتهاد ليس ممنوع الفتح في نظرهم بل هو مفقود المفتاح.

الاجتهاد الفردي جند العزائم لحرثة أرض الشريعة واتسناها حتى أسس ثروة فقهية متشعبة، والخطأ إنما يكمن في توقف الاجتهاد توقفاً مطلقاً أدى إلى أن ترمي الشريعة وفقهها بالجمود والقصور :

كان الاجتهاد إثر وفاة الرسول عليه السلام يتسم بطابع الشورى، فكان الخلفاء الأوائل يُجمعون الصحابة في الحوادث الطارئة الهامة من حقوقية وسياسية، ويستشيرونهم في الحلول الشرعية والسياسية لها، وفقاً للتوجيه القرآني إلى الشورى التي وردت فيه مطلقة لجميع الأمور، ووفقاً لقول الرسول عليه السلام لعلي رضي الله عنه، عندما سأله عما يعمل المؤمنون إذا وقع لهم أمر لا يجدون له نصاً في كتاب الله ولا في سنة رسوله، فأجابه بقوله : «أجمعوا له العالمين، فاجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد» أي برأي فرد⁽¹⁵⁾.

ثم بعد ذلك أصبح الاجتهاد في العصور التالية يتسم بطابع الفردية، فكان كل مجتهد يستقل برأيه وفهمه في اجتهاده، لتفرق الصحابة ومن بعدهم في الأقطار، مما يصعب معه اجتماعهم وتشاورهم.

وكان الناس في العصور الإسلامية الأولى قريبي العهد بمولد الإسلام، وكان أثره في نفوسهم غزواً، وكانت أحاديث الرسول عليه السلام، في القرن

الثالث لا تزال تُنقل رواية وتلقيا شخصيا، إلى جانب ما جُمع منها في المدونات التي شاعت بين العلماء.

وكان الكثيرون يتبارون في التفقه ودراسة القرآن والحديث النبوي واللغة، وينقطعون مدى حياتهم للعلم، وكان تمييز العالم الثقة الورع عن غيره يُعرف بسهولة.

فلما ابتعد الزمن بالناس عن عصر الرسول الذي هو مشعلُ الإسلام ونبراسه، وقل وضعف تميُّز الناس بين العالم الحقيقي والمتعالَم، وقالت الكفايات والورع، خشي أتباع المذاهب الأربعة في القرن الرابع أن يوجد من يستغل دعوى الاجتهاد لبث البدع والسموم الفكرية وإفساد قواعد الشريعة، ورأوا في تفاريع المذاهب المستقرة غنى وكفاية، فأفتوا بإغلاق باب الاجتهاد.

من كل ما سبق يتبين أن الاجتهاد الفردي في بدء تأسيس الفقه الإسلامي على أيدي أولئك المجتهدين الأوائل، قد عاد بالخير الكثير على هذه الأمة، لأنه قد جُنِّد العزائم لحرثة أرض الشريعة واستنباتها، وتبارى أساطين العلم في استنباط القواعد وتأسيس النظريات القانونية في فقه الشريعة على ضوء نصوصها وقواعدها، حتى أسسوا ثروة فقهية متشعبة، وفيها القواعد والنظريات والأحكام الفرعية الصالحة لأن تمتد العصور إلى الأبد بمعينٍ فقهي لا ينضب، مما لم يُعهد له نظير في جميع الأمم.

ولم يكن من الممكن أن يحصل هذا النتاج الفقهي لولا هذا الاجتهاد الفردي في القرون الثلاثة الأولى، ثم كان من الخير والحكمة أن يُغلق بعد ذلك باب هذا الاجتهاد الفردي دفعاً للمحاذير التي تُخشى من بقاءه مفتوحاً، كي لا يُصبح الأمر فوضوياً.

ولكن الخطأ إنما كان في توقف الاجتهاد توقفاً مطلقاً أدى إلى أن تُرمى الشريعة وفقهها بالجمود والقصور، وبفقدان الحيوية، فقد كان من الواجب أن لا تُعالج فوضى الاجتهاد بتحرير الاجتهاد، بل بتنظيمه وجعله في يد الجماعة لا يد الأفراد، وهذا هو الدور الذي يجب أن يكون في المستقبل.

إذا كان الاجتهاد الفردي ضرورة في الماضي فهو اليوم ضرر كبير لكثرة المتاجرين بالدين :

بعد أن عرفنا خطيئة الماضي بشأن الاجتهاد، اتضح الدور الواجب أن يأخذه الاجتهاد في المستقبل، لقد كان الاجتهاد الفردي ضرورة في الماضي، وهو اليوم ضرر كبير، فالمحاذير التي كانت مخاويف يخشى وقوعها في القرن الرابع الهجري ولأجلها أغلق فقهاء المذاهب باب الاجتهاد قد أصبحت اليوم أمراً واقعاً.

فقد كثر المتاجرون بالدين، ولعل كثيراً منهم أغزر علماً وأقوى بياناً من العلماء الصالحين الأتقياء، وقد وجد اليوم من خريجي الدراسات الشرعية من أصدرُوا كتباً وفتاوى غرارة تدل على أن أصحابها قد وضعوا علمهم تحت تصرف أعداء الإسلام في الداخل والخارج ليهدموا دعائم الإسلام تهديماً لا يستطيعه أعداؤه تحت ستار الاجتهاد وحرية التفكير، وهم يجنون من وراء ذلك أرباحاً ومنافع عظيمة مغرية لا يُبالون معها سنخطة الله.

الأسلوب الجديد للاجتهاد هو اجتهاد الجماعة المنظم لحل محل الاجتهاد الفردي في القضايا الكبرى، وبذلك نُرجع الاجتهاد إلى سيرته الأولى.

إذا أردنا أن نُعيد للشرعية وفقهها روحها وحيويتها بالاجتهاد الذي هو واجب كفائي لا بد من استمراره في الأمة شرعاً، والذي هو السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات الزمنية الكثيرة بحلول شرعية جزئية، عميقة البحث، متينة الدليل، بعيدة عن الشبهات والريب والمطاعن، قادرة على أن تهزم الآراء والعقول الجامدة والجاحدة على السواء.

نريد فقها في ثوب جديد يُسائر حاجات المجتمع المستجدة، ويضع حلولاً لمشكلاته، مستند على أصول الشريعة وقواعدها الكلية وثوابتها، يعتمد الاستنباط من المقاصد والمعاني لا الألفاظ والمباني.

نريد فقهاً يساهم في حل المشكلات، ويستطيع مد البلاد الإسلامية بالنظم اللازمة لتنظيم الحاجات العصرية الآخذة بالتطور والتجدد السريع.

يزيد فقهاً يعتمد العقلانية المؤمنة والدينية الأخروية، فالإسلام نور على نور، نور العقل المؤمن ينضاف لنور الوحي الإلهي، حتى يُعاد بذلك للشرعية وفقهها الروح والحيوية، فالضيق ليس في الشريعة السمحة، بل في العقول المتحجرة لبعض أتباع المذاهب.

لا أحد يملك إغلاق باب الاجتهاد ما دامت خصائص الإسلام تستلزمه حتماً، وباب الاجتهاد ليس ممنوع الفتح كما أنه ليس مفقود المفتاح.

نريد اجتهاداً يجند العزائم لحرثة أرض الشريعة السمحة واستنباتها قصد تأسيس ثروة فقهية متشعبة تمد العصور إلى الأبد بمعين فقهي لا ينضب.

لا نريد أن تُرمى الشريعة وفقهها بالجمود والقصور، وبفقدان الحرية، ومن غير الصواب أن تُعالج فوضى الاجتهاد الفردي بتحريم الاجتهاد، بل بتنظيمه وجعله في يد الجماعة لا يد الأفراد.

نريد اجتهاداً يُبحث بحثاً جديداً، وأن ينظر إليه من زوايا وآفاق جديدة لم ينظر أحد منها إلا قليلاً، اجتهاد تتجلى وظيفته في إقامة بنيان فقه الشريعة الإسلامية وفي تطبيق أحكامها.

نريد أن تفتق براعم الفقه من جديد في شجرته الجبارة، وينفخ فيه روح الاجتهاد الذي يقوم على أصالته وأصوله المتينة، وتعود إليه قدرته وكفايته، ويستأنف مهمته الجبلى مقيماً لميزان الحياة الاجتماعية، ناظماً لشؤونها المختلفة، مستجيباً لحاجاتها المتطورة.

نريد اجتهاداً يحيط بجميع الحوادث الواقعة أو الممكنة الوقوع، ويستجيب إلى جميع الاحتياجات التشريعية في كل زمان ومكان، لما في قواعد الشريعة من عموم ومرونة، وتدابير أصلية واستثنائية ورعاية لمختلف الظروف.

نريد اجتهاداً قائماً ودائماً ينسجم مع كون الشريعة أخيرة وخالدة، يكون فيها حكم لكل موضوع، ولكل حادث واقع أو ممكن الوقوع.

نريد اجتهاداً يُقر نصوصاً ومبادئ تتسم بالمرونة والعموم، والاستيعاب والتعليل، وتقرير المبادئ التشريعية ذات القيم الثابتة الخالدة، تمدُّ الفقه بفيض زاخر من القواعد والنظريات القانونية والأحكام الحكيمة، ويمد البلاد الإسلامية بالنظم اللازمة لتنظيم الحاجات العصرية الآخذة بالتطور والتجديد السريع.

نور الاجتهاد في الماضي هو الكفيل بكشف طريق المستقبل :

لتحقيق كل ذلك لابد لنا من أسلوب جديد للاجتهاد، وهو اجتهاد الجماعة المنظم ليحل محل الاجتهاد الفردي في القضايا الكبرى، وبذلك نرجع الاجتهاد إلى سيرته الأولى في عصر الخلافة الراشدة، حيث كان الخليفة يُجمع الصحابة رضي الله عنهم في الحوادث الطارئة الهامة، كما سبق الإشارة، ويستشيرهم⁽¹⁶⁾.

وطريقة ذلك أن يُؤسس مجمعٌ للفقهاء الإسلامي عالمي التكوين، ويضم هذا المجمع من كل قطر إسلامي أشهر فقهاء الراسخين ممن جمعوا بين العلم الشرعي، والاستنارة الزمنية، وصلاح السيرة والتقوى.

ويُضمُّ إلى هؤلاء علماء مسلمون موثوقون في دينهم من مختلف الاختصاصات الزمنية اللازمة في شؤون الاقتصاد والاجتماع والقانون والطب ونحو ذلك، ليكونوا بمثابة خبراء يعتمد الفقهاء رأيهم في الاختصاصات العلمية غير الفقهية، وذلك لكي تكون الأحكام الفقهية التي تصدر عن المجمع مبنية على فهم وإدراك لواقع الحال في كل موضوع ومسألة، لكيلا يُرمى فقهاء المجمع بأنهم يحكمون بالحل والحرمة في أمور اختصاصية من صحة واقتصادية أو اجتماعية لا يعرفون حقيقتها وواقع الحال فيها، ويتفرغ عدد كاف من أعضاء هذا المجمع الفقهي الإسلامي العالمي لهذا العمل، ويكون بقية أعضائه مؤازرين غير متفرغين، ويُزود المجتمع بمكتبة حافلة وبموسوعات الفقه الإسلامي، وينصرف الأعضاء المتفرغون للدراسة والبحوث والآراء الاجتهادية لتقرير حكم الإسلام في كل ما تدعو الحاجة إلى بحثه من موضوعات ومشكلات زمنية، كما يقومون بإصدار مجلة لبحوثهم لتكون بمثابة باقة عطر تجمع من رياض

المعرفة، ورحاب الفكر، وتتلور بين صفحاتها المشرقة أثنى ما وجود به الفكر، وأغلى ما يطمح إليه الباحث والدارس، ولتجعل من نفسها صلة وصل بينها وبين باقي المجالات الإسلامية وباقي المؤسسات الجامعية الأخرى المنتشرة في أرجاء وربوع العالم الإسلامي.

ومن ركائز استئناف حركة الاجتهاد اليوم هي تهيئة أنواع من التعليم الشرعي يخدم غرض التأهيل للاجتهاد، ذلك أن الاجتهاد يقوم على ثلاثة أركان يجب أن تتوافر في كل مجتهد وهي :

(أ) العلم بأصول الشريعة وفروعها بعمق واستيعاب بقدر الإمكان.

(ب) نصاب كاف من الذكاء والوعي الإسلامي ومعرفة الزمن.

(ج) التقوى والصلاح في السلوك بما يحقق الثقة بأمانة الشخص الدينية، وعدم استعداده لأن يقول غير الحق لرغبة أو رهبة.

فلا بد إذن من إنشاء جامعات أو معاهد خاصة تؤسس نُظُمها وبرامجها وشروط القبول فيها، ومنهج تكوين الطالب فيها دينياً ونفسياً وفكرياً على أساس يهدف إلى تحقيق الأركان الثلاثة للاجتهاد في نفوس الطلاب في نهاية المطاف، ولا تتقيد بالمدد المعتادة في الكليات التي يُقصد بها الإنتاج السريع للمتخرجين.

ومن الواضح أنه ليس المقصود من ذلك أن الطالب الذي يتخرج من الكلية أو المعهد الخاص يُعطي في النهاية شهادة بالاجتهاد، وإنما هذا الطريق هو الطريق الصحيح للتأهيل وللاجتهاد فقط.

لقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً اليوم إلى اجتهد مجامعنا العلمية ومؤسساتنا الاجتهادية التي يجب دعم الموجود منها وتأسيس غيرها لقيادة تصور إسلامي صحيح، ينطلق من قراءة لنصوص الإسلام قراءة جديدة من لدن العارفين بأصول الشرع وأحكامه في سعي إلى الأخذ بالتيشير في الأحكام، وفي غير تحجر وانغلاق، حتى تظهر حقيقة الإسلام المبني على اليسر، القائم على السماحة، المجاري للفطرة والعقل، لأجل ذلك فإن رسالة الاجتهاد اليوم تبدو في أمس الحاجة إلى رسم أهداف مضبوطة محكمة للاجتهد تقوم على تيسير الدين كما أمر به النبي ﷺ مبعوثه في حديث تيسرا ولا تعسرا، والابتعاد بالدعوة الإسلامية ما أمكن عن أسلوب الترهيب والتفريع، وقيام الاجتهاد بالنظر الفاحص في التنظيمات الحديثة المعاصرة في جميع مجالات الحياة، وإخضاع الحكم عليها لمقاييس الشرع، وإعلان تبني ما لا يتخالف منها مع قواعد الإسلام وتعاليمه، واعتبار كل ما جاء في الاجتهادات الفقهية على عهد السلف عملا بشريا قابلا للنظر والمراجعة.

لقد انتكست الحضارة الإسلامية بانتكاسة مؤسسة الاجتهاد، وجمدت بجمود الفكر، وتخلت عن مكانتها للحضارة الغربية التي استعمل الفكر الغربي لصنعها تقنيات الاجتهاد الإسلامي من استنباط واختراع وتجديد، مما جعلها تمضي في طريق التقدم مخلقة فكر المسلمين وراءها، ومما جعل مسافة الخلف بين الحضارتين تتباعد، حيث سادت في العالم الإسلامي ثقافة القشور، وسادت الحضارة الغربية ثقافة اللباب والجوهر والعمق.

وإذا كان المسلمون في عصر ازدهار الاجتهاد قد اعترضتهم في زحفهم عبر امبراطوريتين عظيمتين مستجدات اقتحموها واوجدوا لها حلولها وأحكامها

الشرعية، فإن عالم الاسلام يجد نفسه في المجتمع العالمي الراهن في نفس موقع السلف، أمام مستجدات وتساؤلات مطروحة على الفكر للبحث عن أجوبتها، وأمام قيم جديدة فيها السليم الصالح الذي يفرض على الناس الأخذ به، وفي مواجهة هذه القيم يتجزأ الفكر الإسلامي في تصنيفها إلى ما لا يتعارض مع قيم الإسلام فيتبناه للحاجة إليه، وإلى صنف آخر يحار في شأن مطابقتها أو مخالفتها للدين، فيقف منه المسلم موقف الحذر والتهيب.

لقد أصبح الاجتهاد المعاصر مطوقاً برسالة تجديد الأحكام الفقهية بالإبقاء على ثوات الكتاب والسنة ومراجعة قراءتها لفهمها أكثر وبعمق، والقيام باجتهاد يطول المستجدات ويهدف إلى تلميع صورة الإسلام حتى تعود إلى إشراقها، والعمل ما أمكن على مجازاة الاجتماع مقتضيات العصر التي لا تتناقض مع روح الشريعة، والتأقلم مع المستجدات السليمة التي أصبح بعضها من الأعراف السائدة التي يثبت به الشرع كما يثبت بالنص.

خاتمة :

إن الفقه الإسلامي لم يضق في الماضي عن تقديم الحلول التي تلتزم بشرعية الله، وتتجاوب مع حاجيات العصر، والعالم الإسلامي يتطلع اليوم إلى غد مشرق، من أجل ربط حاضره بماضيه المجيد، ولا يمكن لهذا العالم أن يواكب تطلعاته، ويحقق طموحاته، إلا بإنطلاقة سليمة تؤدي هدفها المنشود، وذلك بالأخذ بأسباب العلم وأهداب الثقافة وخاصة ثقافتنا الإسلامية التي تؤكد ذاتيتنا وتبرز شخصيتنا، وهي بحر زاخر مليء بكريم الجواهر، ونفيس الدرر، لا يحتاج إلا لمن يكشف عن هذا التراث الخالد، من ذوي الهمم العالية،

والمملكات السامية، لتأسيس اجتهاد يكون بمثابة الروح للشرعية الإسلامية ومنبع لحياة فقهاء الزاخر بالقواعد والنظريات القانونية، والأحكام الحكيمة ذات القيم الثابتة الخالدة⁽¹⁷⁾.

نسأل الله العليّ القدير، العالم الخبير، أن يشحذ الهمم، ويوطّد العزائم، حتى نصل إلى الهدف المقصود، إرضاءً لخالقنا الجليل، وخدمة لشريعتنا الغراء، وإحياءً لفقهننا وثقافتنا الإسلامية الوارفة الظلال، حتى تحني أجيالنا ثمارها اليانعة، وتستروح بعطر نسيمها الأريج ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

الهوامش

- (1) انظر «أصول التشريع الإسلامي» للأستاذ العلامة علي حسب الله، الطبعة الثانية، ص 12، ومقدمة تفسير بن كثير.
 - (2) لا نعتد هنا برأي من يخالفون في اعتبار الاستحسان أو الاستصلاح أو القياس مصدرا للأحكام، لأن مخالفتهم لم يؤخذ بها ولم تثمر.
 - (3) «منار السالك إلى مذهب الإمام مالك»، أحمد السباعي، ص 15.
 - (4) «رسالة عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد»، لشاه ولي الله الدهلوي، منشورة في دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي 236/3 وما بعدها وكذلك رسالته (الانصاف في بيان سبب الخلاف) المنشورة في تلك الدائرة 197/3 وما بعدها.
 - (5) أحمد بن حمدان الحراني - صفة الفتوى والمفتي والمستفتي - ص 17.
 - (6) رسالة عقد الجيد في دائرة معارف القرن العشرين، 237/3.
 - (7) المجموع شرح المذهب للنووي، 73/1.
 - (8) أحمد بن حمدان الحراني - صفة الفتوى والمفتي والمستفتي - ص 22.
 - (9) المجمع شرح المذهب للنووي 73/1.
- عبد السلام العسري - مراتب المجتهدين في الفقه الإسلامي وخصوصيات المذهب المالكي في تلك المراتب - مجلة القرويين - التي تصدرها جامعة القرويين - العدد الأول، ص 151 - 158.

- (10) عبد الغني عبد الخالق - حجية السنة - المعهد المالكي للفكر الإسلامي، ص 222 - 230.
- (11) ابن عاصم الغرناطي - شرح التحفة.
- (12) الشهرستاني - الملل والنحل.
- (13) حديث رواه البخاري ومسلم.
- (14) ابن القيم - الطرق الحكيمة - أعلام الموقعين.
- (15) وفي رواية أخرى «العابدين» والمراد علماء المتعبدين من المؤمنين، انظر رسالة «الاجتهاد والتقليد» للأستاذ عبد الوهاب خلاف، ص 16، وهذا الحديث قد طعن محققو الدراية من علماء الحديث في صحته، وأكدوا ضعفه كتاب «الشورى» للدكتور عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، ص 65، لكن التضعيف منصرف إلى سنده، وثبوت لفظه، أما معناه فيؤيده النص القرآني في الشورى.
- (16) مصطفى أحمد الزرقاء - «الاجتهاد ودوره في حل المشكلات» - منشور بمجلة الجامعة الإسلامية، العدد ، ص 148 - 162.
- (17) انظر «الاجتهاد في القانون الوضعي» - أصول القانون - إدريس العلوي العبدلاوي - مصادر القانون، ص 418 وما بعدها.
- إدريس العلوي العبدلاوي - «القانون القضائي الخاص» - «نظام القضاء في الإسلام» - ص 518 وما بعدها

